الأمم المتحدة

EP

UNEP/GCSS.XI/7

Distr. General
19 November 2009

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس
الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي
بالي، أندونيسيا ٢٤ – ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا الناشئة في مجال السياسات العامة: البيئة في
النظام المتعدد الأطراف

المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي

تقرير المدير التنفيذي

موجز

عملاً بالمقرر ١٠/٢٥ لمجلس الإدارة، يُقدَّم هذا التقرير إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، وهو يعرض نتائج الاجتماع الحكومي الدولي الثاني لأصحاب المصلحة المتعددين المخصص لمنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، الذي عُقد في نيروبي في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويتضمّن التقرير الإجراءات المقترحة بشأن الأعمال الإضافية للنظر في إنشاء مثل هذا المنتدى.

* UNEP/GCSS.XI/1.

311209 K0953482

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

أولاً – الإجراء المقترح من المجلس

١ – ربما يودّ مجلس الإدارة أن ينظر في اعتماد مقرر بالصيغة التالية:

إنّ مجلس الإدارة

إذ يشير إلى وظائفه ومسؤولياته الرئيسية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د – ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، الذي يقضي بأن يقوم مجلس الإدارة بعدة أمور من بينها تشجيع الدوائر العلمية الدولية وغيرها من الدوائر المهنية على المساهمة في حيازة وتقييم وتبادل المعارف والمعلومات البيئية، وكذلك، حسب الاقتضاء، في الجوانب التقنية الخاصة بوضع وتنفيذ برامج بيئية داخل إطار منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يحيط علماً بتقييم النظام الإيكولوجي للألفية وبعملية متابعته والعملية التشاورية من أجل إنشاء آلية دولية للخبرات العلمية في مجال التنوع البيولوجي، والمقرر ١٥/٩ الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي،

وإذ يشير إلى مقرره ١٠/٢٥ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩،

وإذ يشير إلى نتائج الاجتماع الثاني المخصص الحكومي الدولي والمتعدد أصحاب المصلحة بشأن منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي المعقود في نيروبي، كينيا، خلال الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩،

وإذْ يُسلِّم بالحاجة إلى تعزيز وتحسين واجهة العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل رفاه بني البشر، بما في ذلك إيلاء الاعتبار لإنشاء منبر جديد للعلوم والسياسات،

وبعد أن نظر المجلس في التقرير المقدَّم من المدير التنفيذي،[(١)]

١ – *يدعو* الحكومات والمنظمات ذات الصلة إلى الانتهاء في عام ٢٠١٠ من مداولاتها بشأن الآليات الممكنة لتحسين واجهة العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل رفاه البشر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٢ – *يطلب إلى* المدير التنفيذي أن يدعم عملا بالفقرة ١ من المقرر ١٠/٢٥ الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات المعنية من أجل الانتهاء من المداولات بشأن الآليات الممكنة، وأن يعمد في ذلك إلى:

(أ) عقد اجتماع ثالث وأخير مخصص حكومي دولي ومتعدد أصحاب المصلحة من أجل التفاوض وتحديد ما إذا كان ينبغي إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، وذلك رهناً بتوافر الموارد من خارج الميزانية؛

---

(١) UNEP/GCSS.XI/7.

(ب) القيام بالنيابة عن مجلس الإدارة بتعميم نتائج ذلك الاجتماع الثالث على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين لكي تنظر فيها خلال الجزء رفيع المستوى المعني بالتنوع البيولوجي الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وما بعده؛

(ج) القيام ضمن الموارد المتاحة باتخاذ إجراءات لتنفيذ نتائج ذلك الاجتماع الثالث والقرارات ذات الصلة التي قد تعتمدها الجمعية العامة بخصوص هذه المسألة، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين؛

٣ - يدعو الحكومات والمنظمات القادرة على تقديم موارد من خارج الميزانية لأجل العملية المذكورة آنفاً إلى القيام بذلك.

ثانياً - معلومات أساسية

٢ - قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آذار/مارس ٢٠٠٨ بإعداد مذكرة مفاهيمية تُفَصِّلُ الاحتياجات والسند المنطقي لإنشاء منبر حكومي دولي متعدد أصحاب المصلحة في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، وذلك على أساس طلب من اللجنة العلمية الدولية التابعة لعملية الآلية الدولية للخبرات العلمية في مجال التنوع البيولوجي وشركاء إستراتيجية متابعة تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية. وقد أُتيحت هذه الوثيقة كوثيقة إعلامية لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي أثناء اجتماعه التاسع، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٣ - والعملية الاستشارية الهادفة إلى إنشاء آلية دولية للخبرات العلمية في مجال التنوع البيولوجي والإستراتيجية العالمية لمتابعة تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية هما بمثابة اتفاق عام على الحاجة إلى مثل هذا المنبر. وقد تعززت هذه الحاجة أكثر من خلال المقرر ١٥/٩ الذي صدر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والذي رحبت فيه الأطراف بالمذكرة المفاهيمية المشار إليها آنفاً وبموافقة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على عقد اجتماع حكومي دولي مخصص مفتوح العضوية لأصحاب المصلحة المتعددين للنظر في إنشاء منبر فعال حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي والرفاه البشري، ودعت الأطراف إلى ضمان توفير الخبراء المناسبين في مجال العلوم والسياسات لحضور الاجتماع، وحثّت أيضاً على مشاركة خبراء من مختلف الأقاليم والتخصصات.

٤ - ومن ثم، فقد عُقد هذا الاجتماع في بوتراجايا، ماليزيا، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. واتّفق المشاركون بصورة عامة على ضرورة تعزيز واجهة العلوم والسياسات وأوصوا بأن يقدّم المدير التنفيذي لليونيب تقريراً عن نتائج الاجتماع إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الخامسة والعشرين، وبأن يطلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي عقد اجتماع ثان من هذا النوع.

٥ - وبموجب المقرر ١٠/٢٥، دعا مجلس الإدارة المدير التنفيذي إلى الاضطلاع بعملية أخرى لاستكشاف سبل ووسائل واجهة العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام، وتحقيق الرفاه البشري والتنمية المستدامة في الأمد البعيد، وإلى أن يسعى إلى تقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الجلسة الاستثنائية

بشأن التنوع البيولوجي التي ستُعقد في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى الاجتماعات الأخرى ذات الصلة. وعلى وجه التحديد، طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي أن يعقد في عام ٢٠٠٩ اجتماعاً ثانياً حكومياً دولياً متعدد أصحاب المصلحة.

ثالثاً – نتائج الاجتماع الحكومي الدولي الثاني لأصحاب المصلحة المتعددين المخصص لمنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي

٦ – عقد المدير التنفيذي الاجتماع الثاني في نيروبي في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وحضر الاجتماع ممثلون لـــ٩٧ من البلدان وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية وأمانات الاتفاقيات، فضلاً عن ممثلين لمنظمات غير حكومية ومنظمات خاصة ومنظمات أعمال، مثلما يتجلى ذلك بالتفصيل في تقرير الاجتماع (UNEP/IPBES/2/4).

٧ – ونظر الممثلون في نتائج التحليل الكامل للثغرات في الواجهات القائمة للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. وركزّت المناقشات بالتحديد على الحاجة إلى: توليد المعارف (لتحسين التعاون والتنسيق لتوليد المعارف بغية تكوين قاعدة معرفية عامة ومشتركة)؛ وتقييم المعارف (الحاجة لتقييمات منتظمة وحسنة التوقيت لتوليد ونشر معلومات ذات صلة بالسياسات وغير مقيدة لها)؛ واستخدام المعارف (لدعم تنفيذ السياسات من خلال تقديم الدعم العلمي في شكل أدوات ومنهجيات لدعم اتخاذ القرارات)؛ وبناء القدرات (بناء القدرات على تعميم مراعاة التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل الرفاه البشري). وتبادل الممثلون أيضاً وجهات النظر بشأن المهام وهياكل الإدارة الممكنة للآلية المحتملة.

٨ – وبحسب ما اتفق عليه الممثلون، تم عرض نتائج الاجتماع في موجز الرئيس، الذي يرد مستنسخاً في المرفق بهذا التقرير.

رابعاً – طريق المضي قُدُماً

٩ – بحسب توصيات الاجتماع، ينبغي توجيه الدعوة إلى الحكومات والمنظمات ذات الصلة لكي تختتم في عام ٢٠١٠ مداولاتها بشأن الآليات الممكنة لتحسين واجهة العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل رفاه البشر وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك على أساس نتائج الاجتماع. ولدعم هذه المداولات، ينبغي للمدير التنفيذي أن يعمد في النصف الأول من عام ٢٠١٠ ورهناً بتوافر الموارد من خارج الميزانية إلى عقد اجتماع ثالث وأخير للتفاوض والبتّ في مسألة إنشاء منتدى.

١٠ – ومتابعة للاجتماع، ينبغي لمجلس الإدارة أن يأذن للمدير التنفيذي لكي يقوم بالنيابة عنه بإحالة نتائج الاجتماع الثالث إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين لكي تنظر فيها خلال الجزء رفيع المستوى المعني بالتنوع البيولوجي الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وما بعده. وينبغي أيضاً لمجلس الإدارة أن يأذن له بالقيام، ضمن الموارد المتاحة، باتخاذ إجراءات لتنفيذ نتائج ذلك الاجتماع الثالث والقرارات ذات الصلة التي قد تعتمدها الجمعية العامة بخصوص هذه المسألة، وبتقديم تقرير بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين.

المرفق

الاجتماع الحكومي الدولي الثاني لأصحاب المصلحة المتعددين المخصص لمنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي: موجز الرئيس[٢]

١ - سلم جميع الممثلين في الاجتماع الحكومي الدولي الثاني لأصحاب المصلحة المتعددين المخصص لمنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، المعقود في نيروبي في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بأهمية التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي اللتين تتعرضان لقدر كبير من الفقدان في الوقت الراهن بالرغم من أهميتهما الحاسمة للتنمية المستدامة ورفاهية الإنسان في الحاضر والمستقبل، خصوصاً للقضاء على الفقر، وسلموا بضرورة تعزيز العلاقة التفاعلية على جميع المستويات بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي؛ وأدركوا أهمية ضمان جودة العلوم واستقلالها وأهمية التعاون الفعال مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لبلوغ الحد الأعلى من أوجه التآزر وبناء القدرات بغية تعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

أولاً - النتائج والاحتياجات المحددة في تحليل الثغرات

٢ - تستند المناقشات في هذا الفرع إلى الاحتياجات الكلية لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، فهي ليست مقصورة على الوظائف المحتملة للمنبر المقترح والتي ستناقش في الفرع الثاني.

٣ - كان هناك اتفاق عام على أن تحليل الثغرات قد وفر قاعدة للنظر في الوسائل والسبل الكفيلة بتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، لكن كان هناك تسليم بأنه يتعين مواصلة تطوير تحليل بعض القضايا مثل مبادرات بناء القدرات الحالية والمستقبلية ومجالات التقييم على شتى المستويات.

٤ - كان هناك اتفاق بأن تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات يحتاج إلى التالي: استقلالية علمية (المصداقية والملاءمة والشرعية)؛ وتوليد المعارف (التعاون والتنسيق من أجل إقامة قواعد معارف مشتركة ومتقاسمة)؛ وتقييمات للمعارف (تقييمات دورية وحسنة التوقيت لتوليد ونشر المشورة الملائمة للسياسات لا المشورة التي تملي السياسات بمشاركة تامة ومتساوية من قبل الخبراء من جميع أقاليم العالم)؛ واستخدام المعارف (دعم تطوير السياسات وتنفيذها)؛ وبناء القدرات من أجل تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات وتعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل رفاه البشر (ومن ذلك القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة).

(٢) لم يخضع موجز الرئيس إلى تحرير رسمي.

٥ - كان هناك إقرار بأنه يمكن تحسين الترابط بين العلوم والسياسات، ولو بشكل جزئي على الأقل، بواسطة تدعيم الآليات القائمة، وإن كان يمكن لآلية جديدة تنبني على الآليات القائمة والآليات المدعمة أن تضيف قيمة لها شأنها في المجالات التي يكون التدعيم غير كاف فيها.

٦ - كان هناك اتفاق على أنه لا توجد آلية حكومية دولية في الوقت الراهن لتلبية جميع الاحتياجات في مجال العلوم والسياسات فيما يخص الاتفاقات والعمليات البيئية العديدة المتعددة الأطراف في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

ألف - تحسين التعاون والتنسيق لتوليد المعارف بغية تكوين قاعدة معرفية عامة ومشتركة

٧ - أقر المشاركون بأن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز توليد المعارف على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية بالاستفادة من الشبكات العلمية القائمة. ومن أمثلة الاحتياجات لتوليد المعارف:

(أ) استعراض ملاءمة واتساق وإمكانية نقل المؤشرات والتدابير العملية لتحديد حالة واتجاهات التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

(ب) أُطر وطنية وإقليمية لرصد التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي؛

(ج) نماذج ذات ارتباط مكاني واضح تتنبأ باستجابة التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي للضغوط والمحركات والآثار المترتبة على الرفاه البشري.

٨ - شدد المشاركون على أهمية المعارف المحلية والتقليدية وأشكال المعرفة الأخرى من أجل تشكيل عمليات السياسات لضمان أن تكون النتائج (البحوث والبيانات والأدوات والممارسات الجيدة للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي) مفيدة لجميع المستخدمين على كل المستويات.

٩ - أرتئي أن اتباع نهج مشترك بين التخصصات ومتعدد التخصصات يتجاوز نطاق مجتمع التنوع البيولوجي، بما في ذلك البحوث الاجتماعية والاقتصادية، هو أمر ضروري. كما أن هناك حاجة لإقرار نهج ينطلق من القاعدة لتوليد المعارف بغية ضمان ألا يكون مجتمع العلوم أو السياسات وحده المحدد للاحتياجات بل أيضاً الدوائر الأوسع للمستعملين.

باء - الحاجة لتقييمات منتظمة وحسنة التوقيت لتوليد ونشر معلومات ذات صلة بالسياسات وغير مقيدة لها

١٠ - هناك حاجة إلى توفير تقييمات ومعلومات علمية مستقلة وشرعية ومهمة وذات مصداقية لصانعي السياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي ولمجتمع التنمية الأوسع.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى تقييمات تشارك فيها بشكل عام الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون عبر عملية حكومية دولية (أي عملية مشروعة)، وتكون ذات صلة بالسياسات ولكنها لا تملي السياسات، وتشمل خبراء من جميع أقاليم العالم على قدم المساواة (مع التسليم بالحاجة لبناء القدرات في الكثير من الدول النامية)، وتخضع لاستعراض النظراء (أي أنها ذات مصداقية). وينبغي

أن تسلط هذه التقييمات الضوء على الروابط بين التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي وتخفيف وطأة الفقر (ومن ذلك الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة) وأن تشمل تحديد قيمة النظم البيئية وتبرز الدوافع إلى التغيير والمسائل الناشئة.

١٢ - ينبغي للتقييمات أن تكون مدفوعة بالطلب وتستند إلى تحديد المشاكل واحتياجات المستخدمين، بما في ذلك احتياجات صانعي القرار وجميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة (مثل الاتفاقيات الست المتعلقة بالتنوع البيولوجي ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي في العالم واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض واتفاقية الأنواع المهاجرة واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً لطيور الماء والمعاهدة الدولية المعنية بالموارد الوراثية النباتية للغذاء والزراعة واتفاقية مكافحة التصحر) ووكالات الأمم المتحدة، وأن تشتمل على كل أشكال المعرفة، بما في ذلك المعارف الأصلية والتقليدية؛ وتغطي جميع الأزمنة (الماضي والحاضر والمستقبل) وكل النطاقات المكانية (المحلية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية)، وتستخدم إطار ومنهجيات مفاهيمية عامة، وأن تكون مشتركة بين التخصصات ومتعددة التخصصات. وينبغي أن تعالج المسائل المواضيعية والناشئة، وأن تكمّل التقييمات القائمة ولا تكررها، وأن تستفيد من تجارب الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وكذلك من عمليات التقييم الدولية الأخرى مثل تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، والدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم، والتقييم الدولي للعلوم الزراعية والتكنولوجيا من أجل التنمية و"تقييم التقييمات" لحالة البيئة البحرية؛ وأن تنظر في الجوانب ذات الصلة بالقيمة والجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛ وأن تحدد الثغرات المعرفية.

١٣ - يتعيَّن الاتفاق على عمليات لإقرار هيكل إدارة تلك التقييمات ونطاقها؛ وتعيين واختيار المؤلفين ومحرري الاستعراض؛ وعمليات استعراض النظراء، والإقرار، والإرشاد الخارجي والاتصالات. وينبغي التسليم بحاجات هذه التقييمات من الموارد المالية والبشرية وتلبيتها. ويتعين ترجمة التقييمات إلى لغة يمكن للمستخدمين النهائيين، ولا سيما المجتمعات المحلية أن يفهموها ويستخدموها.

١٤ - كانت مشاركة صناع السياسات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، ولا سيما على المستويات المحلية الممثلة لنظم معارف مناسبة، ضرورية لضمان تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات.

جيم - دعم تنفيذ السياسات من خلال تقديم الدعم العلمي في شكل أدوات ومنهجيات لدعم اتخاذ القرارات

١٥ - بالرغم من أن هناك حاجة إلى دعم رسم السياسات وتنفيذها (خصوصاً للاتفاقيات الست المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر) فإن من الضروري كذلك توسيع قاعدة عملاء ومستخدمي المعلومات العلمية بحيث تشمل الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. كما أن ثمة حاجة إلى القيام بحملات لتوعية الجمهور العام.

١٦ - أعتُبر استخدام المعارف، التي ينبغي أن تكون ذات صلة بالسياسات لا مليةً لها، والوصول إليها، أمراً ذا أهمية حاسمة، كما أن من المهم، عند الطلب، العمل على استحداث أدوات ومنهجيات

تساعد في رسم السياسات، كإجراء تقييمات شبه عالمية بمشاركة المستعملين النهائيين، وأدوات متعددة المعايير لتحليل السياسات؛ وتحليلات لمردودية التكلفة، ومنهجيات لتحديد قيمة خدمات النظام الإيكولوجي. ومن الأهمية بمكان شرح قاعدة المعارف للمستعملين.

١٧ - هناك أيضاً حاجة للنظر في مختلف آليات نقل العلوم والتكنولوجيا لضمان انتقالها بشكل سلس وملائم إلى عملية السياسات.

دال - الحاجة إلى بناء القدرات على تعميم مراعاة التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل الرفاه البشري

١٨ - كان هناك اتفاق عام على أهمية بناء القدرات من أجل توليد المعارف وتقييمها واستخدامها على شتى المستويات. وينبغي حفز بناء قدرات العلماء وصناع السياسات وأفراد المجتمع المدني، بما في ذلك المجتمعات المحلية، من أجل تمكينهم من المشاركة بفعالية أكبر في واجهة العلوم والسياسات، بالإضافة إلى زيادة مشاركة العلماء من البلدان النامية وضمان توفير دعم تقني وعلمي مركّز لتيسير هذه المشاركة الأكبر.

١٩ - على سبيل الذكر وليس الحصر، اشتملت الحاجات المخصوصة التي حدَّدها المشاركون على ما يلي:

(أ) الوصول إلى البيانات والمعارف، أي الوصول المجاني والمفتوح إلى الصحف والمكتبات الافتراضية، والبيانات المرجعية الأرضية والبيانات الساتلية على الإنترنت؛

(ب) برامج وفرص تدريب للعلماء من البلدان النامية؛ مثلاً توفير المنح الدراسية ومنح الزمالة، والنفاذ إلى أدوات النمذجة؛

(ج) شبكة مخرجات الاتصال لتيسير التقييمات الوطنية والإقليمية، وبناء القدرات للتعاون بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب.

٢٠ - ثمة حاجة إلى إدماج بناء القدرات في البرامج والعمليات وإلى توسيعه بالاستفادة من الأنشطة القائمة، بما في ذلك ما يتم من خلال التعاون الثنائي مع عدة جهات من بينها مرفق البيئة العالمية بوصفه أداة تمويل، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية.

٢١ - وثمة حاجة إلى فهم أفضل لنطاق أنشطة بناء القدرات الراهنة بالكامل، والثغرات الموجودة فيها، وهو ما يتطلبه الوفاء بالحاجة إلى تدعيم الترابط بين العلوم والسياسات.

ثانياً - وظائف المنتدى المقترح

٢٢ - يُقصَد بالمنتدى المقترح أن يُعزِّز بطريقة فعالة من حيث التكلفة واجهات العلوم والسياسات القائمة ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، التي تتّسم بالتشتت وعدم التنسيق.

٢٣ - وسلّم معظم المشاركين بأهمية ضمان الاستقلال العلمي، أي أنّ هيكل إدارة المنتدى المقترح ينبغي أن يكون منفصلاً عن هياكل إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وهيئات الأمم المتحدة ولكنّه مستجيباً لها في توفير معلومات علمية وموثوقة وصحيحة ومهمّة عن التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي ووثيقة الصلة بالسياسات وغير مقرِّرة لها.

٢٤ - وسيكون من الضروري، قبل الانتهاء من تحديد الوظائف المحتملة للمنبر، العمل على إحراز فهم واضح للقدرات الراهنة وسُبل تعزيزها، حتى يكون المنبر مصمَّماً ليضيف بطريقة فعالة من حيث التكلفة قيمةً للقدرات القائمة ولا يكرِّرها أو يحل محلّها. وقد طُلب إجراء المزيد من التحليل للمسائل التالية: بناء القدرات، ومجالات التقييم، وهيكل وإجراءات إدارة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والتكاليف المحتملة لهذا المنتدى والخيارات المتعلقة به. ومن شأن المنبر الجديد أن يقوم بدور بالغ الأهمية في تنسيق وتحفيز الآليات القائمة، بالإضافة إلى أداء عدد من الوظائف التي لا تؤديها في الوقت الراهن أي منظمة أو آلية أخرى. وكان من بين الأفكار الأولية بشأن وظائف المنبر المحتمل ما يلي:

(أ) حفز التعاون والتنسيق المحسَّنين لتوليد المعارف ضمن قاعدة معارف عامة ومشتركة وذلك بواسطة:

'١' تحديد وتقرير أولوية المعارف العلمية الرئيسية المطلوبة لمقرري السياسات على شتى مستويات المناطق الجغرافية، بما في ذلك عن طريق عمليات التقييم؛

'٢' وضع آلية للحوار بين الدوائر العلمية ومقرّري السياسات ومنظمات التمويل من أجل حفز توليد المعلومات المطلوبة وطنياً وبالاشتراك مع منظمات دولية مثل المجلس الدولي للعلوم وبرامجه، كبرنامج ديفيرسيتاس (Diversitas). والآلية نفسها لن تقوم بتمويل أو إجراء البحوث العلمية الأولية؛

(ب) تنسيق وإجراء تقييمات دورية في مواقيت مناسبة لتوليد معلومات تكون وثيقة الصلة بالسياسات وغير مقرِّرة لها وذلك من خلال:

'١' تحديد الحاجة إلى تنفيذ التقييمات شبه العالمية وحفز هذا التنفيذ (التقييمات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية) الذي من شأنه أن يستفيد من متابعة تقييم الألفية للنظام الإيكولوجي وينسّق معها؛

'٢' تجميع نتائج التقييمات شبه العالمية بحسب الأقاليم والمواضيع؛

'٣' إجراء تقييمات دون إقليمية وإقليمية وعالمية شاملة، بالاعتماد على التقييمات شبه العالمية والمصادر الأخرى؛

'٤' إجراء تقييمات للمسائل المواضيعية؛

'٥' تعميم نتائج التقييم على أصحاب المصلحة المعنيين؛

'٦' الاحتفاظ بكاتالوج مستكمل عن التقييمات ذات الصلة، وتيسير التعاون مع تلك التقييمات، مع ضمان عدم الازدواج؛

(ج) دعم وضع السياسات وتنفيذها بتحديد الأدوات والمنهجيات ذات الصلة بهذه السياسات وبتلبية احتياجات مقرري السياسات وسائر مستعملي المعلومات العلمية. وسيشمل ذلك توفير نتائج التقييم على مختلف مستويات المناطق الجغرافية، وإتاحة المعلومات عن أفضل الممارسات في استعمال هذه الأدوات والمنهجيات، وحفز المزيد لتطويرها حسب مقتضى الحال؛

(د) بناء القدرات لتعميم مراعاة التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل رفاه البشرية وذلك بتحديد الاحتياجات (بالاعتماد على القائمة الإرشادية الآنفة الذكر) من بناء القدرات لدى العلماء ومقرري السياسات وغيرهم من مستخدمي المعلومات العلمية على كامل مستويات المناطق الجغرافية، والعمل مع منظمات تتولى بناء القدرات، ومنها مرفق البيئة العالمية للتمويل وأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، من أجل وضع آلية لتيسير تلبية الاحتياجات المحدَّدة. وأعرب معظم المشاركين عن دعمهم لتعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية بالأخص وذلك بجملة من الأمور منها تحسين الاستفادة من المعلومات العلمية والتكنولوجيات ذات الصلة وتوفير برامج وفرص التدريب.

ثالثاً – هيكل الإدارة

٢٥ – جرت مناقشة عدد من الهياكل الممكنة للإدارة الحكومية الدولية وذلك كالآتي:

(أ) كان هناك اتّفاق عام على أنه ينبغي للاجتماع العام أن يضمّ ممثلين لجميع الحكومات الممثّلة في الأمم المتحدة، وأنه يجب دعوة مراقبين من مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين. وقال بعض المندوبين بضرورة دعوة المشاركين من أصحاب المصلحة المعنيين للحضور بصفة مراقبين، فيما ارتأى آخرون ضرورة دعوتهم وفق الطرائق التي سيتّفق عليها المنتدى المحتمل في اجتماعه الأول؛

(ب) أُعرب عن رأيين فيما يتعلق بإنشاء هيئة تنفيذية أو مكتب. وذهب الرأي الأول إلى ضرورة أن تتألّف الهيئة التنفيذية (أو المكتب) من خبراء علميين وتقنيين منتخبين وذلك على نحو مماثل لما هو قائم في الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، مع الحرص على وجود توازن إقليمي مناسب وعدد ملائم من الأعضاء المخصصين (مثلاً، رؤساء الهيئات العلمية الفرعية للاتفاقيات الست المعنية بالتنوع البيولوجي ولاتفاقية مكافحة التصحّر). ولم ير هؤلاء المشاركون حاجة إلى هيئة علمية استشارية نظراً للتفوّق العلمي والتقني للأعضاء المنتخبين في الهيئة التنفيذية أو المكتب. وذهب أصحاب الرأي الثاني إلى أنّ أعضاء الهيئة التنفيذية أو المكتب ينبغي ألا يكونوا من الخبراء التقنيين وأن يضطلعوا بمهام إدارية لا غير، مما يعني أنّ الهيئة سوف تحتاج إلى أن تَكتَمل بهيئة استشارية علمية منتخبة لضمان.

المصداقية العلمية، مع ضمان وجود عدد مناسب من الأعضاء المخصصين (رؤساء الهيئات العلمية الفرعية للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف)؛

(ج) ورد الإعراب عن طائفة من الآراء بشأن العلاقة بين المنتدى ومجالس إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الست ذات الصلة بالتنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحّر ووكالات الأمم المتحدة، حيث أيّد عدة مشاركين إقامة علاقة مباشرة بين الاتفاقيات والهيئة العامة أو الهيئة التنفيذية، وذهب المؤيّدون لإنشاء هيئة استشارية علمية إلى تفضيل أن تكون اتصالات الاتفاقات مع هذه الهيئة؛

(د) وكان هناك تأييد قوي للعمل على جميع مستويات المناطق الجغرافية، أي الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية؛

(هـ) كان هناك اتّفاق عام على الحاجة إلى أمانة صغيرة، ولكن بشرط تقييم وظائفها والأطراف الراعية لها ومقرّها. وطُلب إلى أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تجري تقييماً لمختلف أنواع الترتيبات المؤسسية الخاصة بالأمانة وللمعايير التي ستُستخدم لاختيار مقر هذه الأمانة؛

(و) تفاوتت الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي للأفرقة العاملة أن تكون مخصصة وذات زمن محدد وأن تُشكَّل بحسب الحاجة، ومن ثم بعدد غير محدد، أو ما إذا كان ينبغي أن تكون دائمة ولكن ذات برامج عمل مرنة تستند إلى دوافع الطلب. واقترح الكثير من الممثلين المؤيدين لأفرقة عاملة دائمة إنشاء فريقين لا غير (للتقييمات ولبناء القدرات). بيد أنّ الآراء تفاوتت بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى أفرقة عاملة إقليمية أو ما إذا كان ينبغي استخدام الترتيبات المؤسسية القائمة. وقد ساد اتفاق عام على أن تُنشأ الأفرقة العاملة، بحسب الحاجة، في الاجتماع العام الأول؛

(ز) كانت هناك مناقشة محدودة لآلية مالية لم تتجاوز احتمال إنشاء صندوق استئماني، أو مستوى الاحتياجات المالية، والذي لن يتيسر تقييمه حتى يتم استكمال وضع برنامج العمل.

رابعاً – الاستنتاجات وطريق المضي قدماً

٢٦ – تم الإعراب بصفة عامة عن تأييد قوي لإنشاء آلية حكومية دولية جديدة لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي بشرط ألا تكرّر أو تحلّ محل ولايات أو برامج عمل الاتفاقيات أو الآليات البيئية متعددة الأطراف القائمة، وحيثما يكون تدعيم الآليات القائمة غير واف. وأيّد معظم المشاركين أهمية كفالة الاستقلالية العلمية للآلية الحكومية الدولية الجديدة وذلك بجعل هيكل إدارتها منفصلاً عن هياكل إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وهيئات الأمم المتحدة ولكنّه مستجيباً لها. وتفاوتت الآراء بشأن ما إذا كانت هذه الآلية ستقتصر على تلبية احتياجات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وهيئاتها العلمية الفرعية، وتتسم بتمثيل كامل ومنصف للبلدان النامية، وتخضع لاستعراض النظراء من قبل الخبراء والحكومات، أم أنّها ينبغي أن تلبي احتياجات أصحاب المصلحة الآخرين مثل وكالات الأمم المتحدة. ولئن اتّفق المشاركون على ضرورة أن تكون الآلية حكومية دولية، فإنّ الآراء اختلفت بشأن ما إذا كان ينبغي دعوة أصحاب المصلحة المهتمين إلى الحضور بصفة مراقبين أو ما إذا كان ينبغي دعوة المشاركين وفق الطرائق التي سيتّفق عليها المنتدى المحتمل في اجتماعه الأول. وكان هناك أيضاً اتفاق عام على أن تكون التقارير ذات قيمة لأصحاب المصلحة جميعهم.

٢٧ - وينبغي للآلية أن تدعم وتكمّل الهيئات الفرعية العلمية التابعة للاتفاقيات والعمليات متعددة الأطراف الست المعنية بالتنوع البيولوجي ولاتفاقية مكافحة التصحّر، مثلما جرى توضيح ذلك آنفاً. بيد أنّ الآراء اختلفت بشأن ما إذا كان ينبغي للآلية أن تشمل أيضاً مؤسسات الأمم المتحدة الملائمة، والدوائر العلمية وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل المنظمات غير الحكومية المعنية ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني ذات الصلة.

٢٨ - ويمكن أن تقوم مثل هذه الآلية الحكومية الدولية بدور في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي مماثل لدور الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في مجال تغير المناخ، ولكنها ستتوخى نهجاً أكثر شمولية لا ينحصر في تقييم المعارف وإنما يمتد ليشمل أيضاً حفز التعاون والتنسيق المحسنين على توليد المعارف ضمن قاعدة معارف عامة ومشتركة؛ ودعم تنفيذ السياسات بتحديد أدواتها ومنهجياتها اللازمة لتلبية احتياجات مقرري السياسات؛ وبناء القدرات على تعميم مراعاة التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي لرفاه البشرية.

٢٩ - ولضمان عدم ازدواج الجهود ولكي تضيف الآلية الجديدة قيمةً لا يتسنى لأي آلية قائمة أخرى إضافتها، طلب بعض المشاركين معلومات إضافية للحسم بشأن إنشاء آلية حكومية جديدة. ويشمل التحليل الإضافي ما يلي: الأنشطة الحالية والمقرَّرة في مجال بناء القدرات؛ ومجالات التقييم، بما في ذلك حالة المؤشرات الراهنة والمتداولة؛ وهيكل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والإجراءات التي يتبعها هذا الفريق؛ والخيارات والمعايير بشأن الأمانة المحتملة؛ والمعلومات بشأن احتياجات التمويل الممكنة وهياكل إدارة المنتدى المحتمل.

٣٠ - وأوصى بعض المشاركين بأن يعمد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إبلاغ الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه الثالث، بالتقدم المحرز في هذا الاجتماع وذلك لكي يتمكّن من النظر في تأثيرات هذا العمل على اتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك خطتها الاستراتيجية.

٣١ - وأوصى المشاركون بأن يقدّم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن نتائج الاجتماع الحالي إلى الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في شباط/فبراير ٢٠١٠، وبأن يطلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي أن يعقد، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، الاجتماع الحكومي الدولي الثالث والأخير لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل التفاوض والبت في مسألة إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، الذي ينبغي إحالة نتائجه إلى الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة في عام ٢٠١٠.

٣٢ - وأوصى بعض المشاركين أيضاً بأن يتمّ على المستوى متعدد الأطراف والمستوى الإقليمي عقد المزيد من المشاورات غير الرسمية بين الحكومات والمنظمات ذات الصلة من أجل تيسير المشاورات بشأن الاجتماع الثالث والأخير، ودعوا الحكومات والمنظمات القادرة على تيسير إجراء هذه المشاورات إلى القيام بذلك.